



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٦ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السلمي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بيان ومحمد صائب التقيشيني وعهود صالح التميمي وميخائيل شمشون فين كوريس وحسين أبو كسمن لسأوليين بالتقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

- التميز / المدعي / سائل جابر سعيد - وكيله المحاميان محمد جاسم الجبوري وائل فضل عيسى .
- التميز عليه / المدعي عليه / وزير الداخلية/إضافة لوظيفته - وكيله النائب المحلفي حارث عيدان عبد الصمزة .

الاعتراض

ادعى المدعي (التميز) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري بأنه تم تعيينه على ملاك شرطة بابل من قبل المحافظ بموجب الامر الاتاري المرقم (١٣٢٠) في ٢٠٠٣/٦/١ واسم بالخدمة دون التطاوع او عتوية وعلى اثرها تم تثيينه على الملاك القائم بموجب الامر الإداري المرقم (٣٢٣٧٨) في ٢٠٠٧/١٠/٢ الا ان الوزارة لم تعتصب الخدمة ما بين التعيين والتثبيت وقد قدم طلباً لاحتساب خدمته بالعمد الوارد (٣٣١٨٩) في ٢٠١٢/١٠/٣ الا انه لم تتم الإجابة على الطلب وبعد ذلك قدم تطلباً بالوارد المرقم (٥٦٦٩٥) في ٢٠١٢/١٠/١٠ وتمت الإجابة عليه بالكتاب وزارة الداخلية/وكيلة الوزارة الشؤون/بمديرية الإدارة بالعمد (١٨٢٥٠/٣١/٢٠١٢) في ٢٠١٢/١٠/١٨ . فقدم المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١٢/١١/٧ طالباً بالحكم بإلزام المدعي عليه بالاحتساب خدمته من تاريخ ٢٠٠٣/٦/١ ولغاية ٢٠٠٧/١٠/٢ لأخراف الخدمة والترقيع والتقاعد ، ونتيجة المرافعة الحضورية العتية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٧ وبعد اضبارة (٢٠١٢/١٢/٢٧) حكماً يقضي ببرد دعوى المدعي . طعن التمير بالحكم بواسطة وكيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لاعتنهما التمييزية المؤرخة ٢٠١٣/١/١٣ طالبين تقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار:

لدى التطبيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن

كوتاري عبراني



جمهورية العراق

داد كاري بالائي نيتيتيادي

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٢/تعدنية/٢٠١٣

المادة القانونية قرر قبوله شكلاً وبني عطف النظر في الحكم المعيز وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب الواردة فيه ذلك انه تأيد لمصلحة القضاء الإداري في الدعوى المرافقة (٢٠١٢/ق/١٣٨) المعيز حكمها عدم صدور أي أمر أو قرار إداري من المدعي عليه (المعيز عليه) يمكن الطعن فيه وقد ثبت ذلك من لوائح وكيل المدعي ومن إقرارها في جلسة المرافعة المؤرخة ٢٠١٢/١٢/١٢ . وحيث ان محكمة القضاء الإداري تختص بالنظر في صحة الأوامر والقرارات الإدارية التي تصدر من المسؤولين والهيئات من دوائر التوبة والقطاع العلم إستناداً لأحكام البلد (تالياً - د) من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة العراق (٦٥) لسنة ١٩٦٩ لمعدل قرر تصديق الحكم المعيز وردّ الاعتراضات التمييزية وتمثيل المعيز رسم التمييز وحسد القرار بالاطلاق في ٢٠١٣/٣/١٢.

الرئيس  
محدث المحمود

العضو  
فاروق احمد السايدي

العضو  
جعفر ناصر حسن

العضو  
أكرم فهد السايدي

العضو  
أكرم احمد الباني

العضو  
محمد صالح الشيباني

العضو  
عزت صالح الدوملي

العضو  
مباشير السايدي

العضو  
حسين أبو الثين

ص.م. الخالدي